وبلغ عدد اعضاء الاتحاد العربي للتأمين ممثلين لدولة الجزائر 15 شركة، مقابل 13 شركة لكل من عمان واليمن والسودان، فيما مثلت البحرين بـ 12 شركة مقابل 11 شركة لفلسطين، و9 شركات ممثلين عن قطر، مقابل 6 شركات ممثلين عن المغرب، و5 شركات عراقية، فيما إكتفت الصومال وموريتانيا بعضوية الإتحاد العربي للتأمين عن طريق شركة واحدة فقط لكل منهما.

أعضاء الإتحاد العام العربي للتأمين

لبنان	٥٢
الإمارات	٣٩
الأردن	٢٥
مصر	٢٥
السعودية	٢٢
ليبيا	٢٢
الكويت	١٨
سوريا	١٧
تونس	١٧
الجزائر	١٥
السودان	١٣
عمان	١٣
اليمن	١٣
البحرين	١٢
فلسطين	١١
قطر	٩
المغرب	٦
العراق	٥
الصومال	١
موريتانيا	١
الاجمالي	٣٣٦

Source: https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A-%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9/

مجلة البيان "العدد 578 يناير 2020" مقال بقلم الاستاذ/ شكيب أبو زيد (لماذا التعاون العربي المشترك في مجال التأمين وإعادة التأمين؟)

لماذا التعاون العربي المشترك في مجال التأمين وإعادة التأمين؟

بقلم شكيب أبو زيد
أمين عام الاتحاد العام العربي للتأمين

في بداية عام ٢٠٢٠ يطيب لي أن أتمنى لكل الضامنين العرب سنة مليئة بالإنجازات والعطاء.

بعيداً عن المزايدة والشعارات، أريد أن أؤكد على أن التعاون التأميني ليس ترفاً أو مجرد شعار إعلامي، نردده من أجل الخطابة.

أ- التعاون ضرورة تفرضها الظروف الإقتصادية والجغرافيا، طالما نحن بلدان بجوار بعضها البعض فلا مناص من التعاون ومن التبادل التجاري.

لقد تقدمت البشرية عبر العصور عن طريق التبادل التجاري؛ فأوروبا التي ذاقت ويلات الحروب العالمية، خلُصَتْ إلى خلق نموذج للتعاون تحول من تجمع صغير لعدد محدود من الدول حول الحديد والصلب إلى السوق المشتركة، ثم الإتحاد الأوروبي والعملة الموحدة. لماذا؟ لأن تقدم أوروبا جعلها تدرك ضرورة التعامل والتكامل الإقتصادي.

الشيء نفسه ينطبق على دول شرق آسيا ASEAN وعلى دول أمريكا Mercosur، في بلداننا العربية نماذج التعاون والإندماجات لم تنضج بعد وخاصة في صناعة التأمين.

لو أخذنا مثلاً منطقتي مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربي لوجدنا:

- أولاً: الإطار التنظيمي يختلف من بلد لآخر.
- ثانياً: ليست هناك حرية للشركات المسجلة في بلد أن تفتح في بلد ثان وتمارس أنشطة التأمين بحرية.
- ثالثاً: ليست هناك حرية لإنتقال الرأسمال من بلد إلى بلد آخر.
- رابعاً: حرية تنقل الأشخاص مقيدة إلى حد ما.
- خامساً: عدم التجانس والتكامل في مجال التأمين.

هذا مع العلم أن منطقتي دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي تتوفر فيهما عناصر تكامل:

* الإطار التنظيمي في دول المغرب العربي إستمد تشريعاته من القانون الفرنسي لسنة ١٩٣٠.
* في دول مجلس التعاون، هناك تأثيرات قانونية وممارسات تأمينية متشابهة إلى حد ما.
* على المستوى الإقتصادي، دول مجلس التعاون الخليجي تعرف العديد من المشاريع المشتركة، لكن يبقى التعاون على مستوى التأمين محدوداً في المشاركة الرأسمالية في بعض الشركات.
* دول الإتحاد المغاربي تعيش التحديات نفسها وتتوفر فيها عناصر التكامل الإقتصادي. لكنها لم تصل إلى مرحلة النضج على مستوى التكامل في مجال التأمين. الأسباب نعرفها جميعا ولا مجال للخوض فيها.

ب- المشاريع المشتركة.

عرفت المنطقة مجموعة من المشاريع التأمينية المشتركة، البعض منها نجح والبعض الآخر توقف.

- نجح مشروع الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب AWRIS، لأنه كان نابعاً من حاجة إقتصادية وإعتمد نموذجاً ناجحاً Business Model عملياً ويفي بإحتياجات المنطقة.
- نجحت العديد من المجموعات في التوسع خارج بلدها الأول (GIC، TRUST، Orient، Oman Insurance وWAFA Assurance)، ورغم القوانين المختلفة تأقلمت معها وأصبحت تلعب أدواراً أساسية في منطقتها.
- تعثرت بعض الإعادات العربية لأسباب مختلفة أهمها ضعف الدعم والإسناد من شركات التأمين المباشر العربية، عدم قدرة هذه الشركات على إعادة صياغة نموذجها الإقتصادي أو عدم كفاية رأسمالها أولاً والقدرة على منافسة المعيدين الكبار، وأخيراً بعض مشاكل الحوكمة.

لكن رغم كل هذا، الإعادات العربية لازالت صامدة وخدمت الأسواق منذ عقود ولم تتخلف عن الوفاء بإلتزاماتها، والكلام عن إختفائها عاجلاً أم آجلاً هو جلد للذات وغير منطقي لأن الإعادات الإقليمية جزء من النسيج التأميني (ECO-System).

ج- تحديات المرحلة الراهنة أو هل نحن بحاجة إلى تكامل في صناعة التأمين؟

تحديات المرحلة معروفة لدى الجميع:

* التحدي الجيوإستراتيجي والوضع الأمني الذي تعيشه العديد من بلداننا.
* التحدي الإقتصادي.

- في البلدان غير المنتجة للنفط، نسبة النمو الاقتصادي غير كافية لمواجهة التزايد الديموغرافي وحاجيات المواطنين.
- البلدان النفطية: تساهم بما نسبته ٣١٪ من اجمالي الانتاج العالمي (عام ٢٠١٧)١، لكن تذبذب الأسعار وإنخفاضها المستمر منذ سنوات يؤثران سلباً على الإنفاق الحكومي وعلى الدورة الإقتصادية ونسب النمو، حيث شهدت الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ زيادة في أسعار النفط تلاها بعد ذلك انخفاض في الأسعار بنسبة ٥٠ في المئة ابتداء من عام ٢٠١٤.

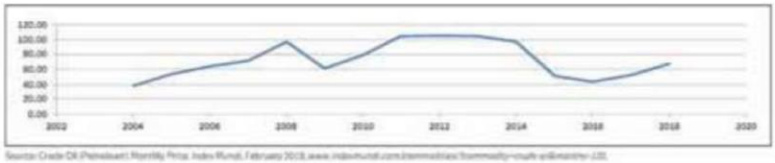

الرسم البياني يوضح متوسط الزيادة لسعر النفط السنوي بالدولار الأمريكي لكل برميل

* التحدي الديموغرافي:

التزايد السكاني يفرض توسيع القاعدة التحتية الطبية (مستشفيات)، زيادة عدد المنازل، زيادة عدد المدارس ... إلخ. كما يفرض إيجاد فرص عمل للشباب الذين يلجون سوق العمل بأعداد تتزايد سنة بعد أخرى و لملايين العاطلين عن العمل.

كما أن التغيير الديموغرافي وتزايد عدد المتقاعدين يفرضان إيجاد حلول جذرية لتمويل صناديق التقاعد، لكن هذا التحدي فرصة لأن «الفجوة الديموغرافية» دفعت وستدفع بالملايين إلى سوق العمل، مما سيوسع قاعدة الطبقة المتوسطة ويزيد بحدة الطلب على التأمين.

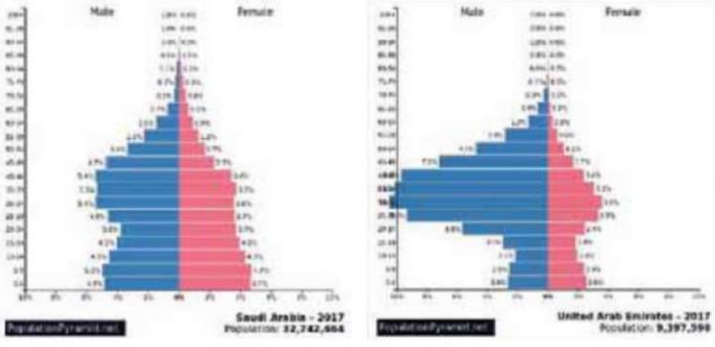

التركيبة الديموغرافية لبعض البلدان العربية

من المؤكد أننا كصناعة تأمين وكشركات ليس بإمكاننا تغيير الوضع الإستراتيجي أو التأثير على أسعار النفط والغاز في السوق الدولية، إلا أنه بإمكاننا أن نلعب دوراً محورياً في النهضة الإقتصادية، لأن التأمين وخصوصاً التأمينات الطويلة الأمد كالحياة (تصل نسبة تأمينات الحياة في دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته ٠,٢٧ في المئة في عام ٢٠١٧

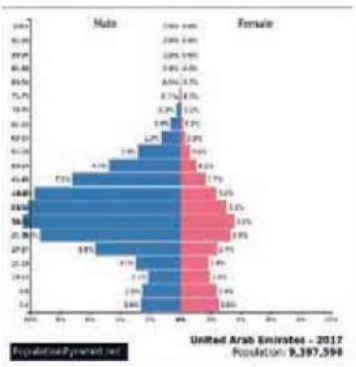

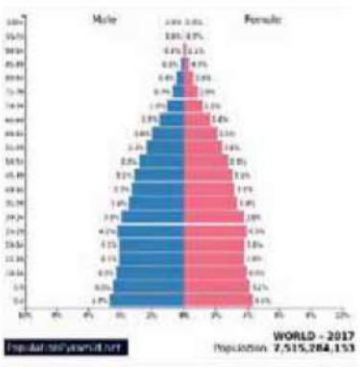

وفقاً لتقرير سيجما ٢٠١٨ بينما تبدو نسبة اختراق تأمينات الحياة في دولتين مثل المغرب ولبنان مرتفعة وهي على التتابع (١,٤ في المئة و٠,٩٧ في المئة)، هي فرص للإدخار الذي هو عصب الإستثمار. في البلدان المتقدمة، مع النمو الإقتصادي تطور التأمين بكل فروعه وخاصة التأمين على الحياة. ففي الولايات المتحدة تبلغ ما نسبته ٢,٨٢ في المئة وفي أوروبا الغربية ٣,٩٥ في المئة، وهناك علاقة جدلية بين التأمينات على الحياة والإدخار، من جهة، والتقدم الإقتصادي من جهة ثانية.

د- كيف يمكن للتعاون العربي أن يتجسد على أرض الواقع؟

هناك طرق تقليدية للتعاون تمت تجربتها، البعض منها كان ناجحاً (AWRIS) والبعض الآخر كان نجاحه نسبياً.

١- تبادل الأعمال بين شركات التأمين على طريقة Reciprocity (المقايضة) وخاصة بالنسبة للشركات العابرة للحدود.

٢- إعادة التأمين، ما تزال لا ترتقي إلى المستوى المطلوب نظراً لإنعدام الثقة أو للطاقات المحدودة، لكن الشركات العربية أثبتت خلال الخمسين سنة الماضية على أنها قادرة على ضبط الأسعار ومساعدة الأسواق وتكوين أجيال من الفنيين والقادة.

٣- تكوين أو إحياء مجمعات على غرار AWRIS لأخطار معينة يمكن أن نذكر منها أخطار الكوارث والقرصنة الإلكترونية، وهذه أخطار تفرض التكافل وتجميع الطاقات والخبرات.

نموذج منطقة Zone CIMA:

تحت إشراف الخزينة الفرنسية، إعتمدت البلدان الناطقة بالفرنسية في غرب إفريقيا والتي تستعمل الفرنك الإفريقي (CFA) كعملة موحدة، قانوناً للتأمين يسري في جميع هذه البلدان، بحيث أصبح في إمكان أي شركة مسجلة في بلد، عبور الحدود وتأسيس شركة في بلد ثانٍ، وتنطبق الإجراءات التنظيمية وقواعد الملاءة المالية على جميع شركات منطقة CIMA بالمستوى نفسه وبدون إستثناء، مع العلم أن كل بلد إحتفظ بسلطته الرقابية ولم يتأثر أي سوق سلباً بحرية التنقل للشركات، هذا النموذج هو تطبيق إفريقي لما تم إنجازه في أوروبا من طرف السوق الأوروبية المشتركة في تسعينيات القرن الماضي والذي يسمى بالجواز (التأميني) والذي يضمن حرية إنشاء شركات في البلدان الأوروبية، طالما الشركة مرخصة في بلد، وحرية الإنتقال.

هل ممكن تطبيق هذا النموذج في المنطقة العربية؟

يمكن أن ننطلق من أوجه التشابه الموجودة في بعض المناطق:

١- دول مجلس التعاون الخليجي: هناك تنسيق إقتصادي ومالي في مجلس التعاون الخليجي، وهذا يشجع على تفعيل العمل التأميني المشترك فالتشريعات والأسواق متشابهة والنظام الإقتصادي الليبرالي يسمح بحرية التنقل. إذا إستثنينا المعوقات السياسية، فليس هناك ما يمنع من توحيد للقوانين في البلدان الستة.

٢- الإتحاد المغاربي: على مستوى الإتحاد المغاربي، القوانين موروثة عن القانون الفرنسي لسنة ١٩٣٠، بالإضافة إلى عنصر الثقافة واللغة السائدة في قطاع التأمين، مما يمكنه تسهيل عملية التعاون على المستوى التنظيمي.

تبقى البلدان الأخرى في بلد الشام، العراق، مصر والسودان، والبعض منها يعرف إضطرابات، لكن إذا توفرت الإرادة السياسية، فليس هناك ما يمنع توحيد القوانين والإجراءات التشريعية بشكل تدريجي.

عموماً، عملية التعاون لا يمكن أن تتم بسرعة أو بطريقة عشوائية؛ لكن إذا إعتمدنا التطبيق التدريجي في كل منطقة (الخليج، المغرب العربي)، تصبح عملية الإندماج وتوحيد الأنظمة على المستوى العربي أسهل.

وهذا هو الدور الذي يحاول الاتحاد العام العربي للتأمين القيام به وهو إيجاد سبل لدعم التعاون العربي المشترك بين الدول العربية أعضاء الإتحاد، فعلى سبيل المثال بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية (البطاقة البرتقالية) من خلال الإتفاقية التي تم توقيعها في تونس بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٥ وتنضوي تحتها كافة الأسواق العربية وذلك بهدف تشجيع السياحة وتيسير التبادل التجاري وانتقال المواطنين العرب بسياراتهم بين الدول العربية ، في ظل نظام يضمن التعويض على الحوادث الناجمة عن السيارات عند عبورها وسيرها في أراضي الدول العربية الأعضاء ، وما تبع ذلك من توقيع إتفاقية لإنشاء المكاتب العربية الموحدة.

كما أن الإتحاد العام العربي للتأمين يسعى من خلال اللجان والتي وجب تفعيلها إلى العمل على تشجيع التعاون بين الأسواق، ومن خلال البرامج الثقافية على الرفع من المستوى الفني للعاملين والمدراء.

كما يعمل الإتحاد العام العربي للتأمين من خلال المطبوعات الصادرة عن أمانته العامة (النشرة الالكترونية والتي تصدر اسبوعياً ومجلة التأمين العربي وهي مجلة فصلية تصدر كل ثلاثة أشهر) على نشر المعلومات عن كل الأسواق وتعريف كافة الدول العربية بمستجدات وتطورات قطاع التأمين العربي بهدف تعميم الفائدة والإرتقاء بصناعة التأمين العربية.

هـ- خارطة الطريق للتعاون الفعلي.

١- على مستوى هيئات الرقابة: الإرتقاء بعمل إتحاد مراقبي التأمين العرب AURIC إلى مستوى عالٍ من التنسيق على مستوى التشريعات لتوحيدها، وهذا أمر ممكن لأن العديد من المراقبين العرب أعضاء في الجمعية الدولية لمراقبي التأمين IAIS، والتي بتوجيهاتها تعمل على توحيد المعايير على المستوى العالمي.

٢- على مستوى الإتحادات / الجمعيات الوطنية:

لا يمكن لأهداف الإتحادات والجمعيات الوطنية: أن تكون محصورة فقط في الدفاع عن مصالح القطاع الفئوية فقط، بل وجب التفكير لتوسيع عمل هذه الجمعيات من أجل:

- النهوض بصناعة التأمين الوطنية عبر الإنخراط في شراكة مع مراقبي التأمين وكل الأطراف ذات العلاقة (المصارف، وزارات المالية، الاقتصاد، الصحة ....).
- العمل على توحيد الممارسات والتشريعات بالتعاون مع المراقبين.
- الوعي بضرورة التكامل بين بلدان المنطقة الواحدة (الإتحاد المغربي، مجلس التعاون الخليجي، بلاد الشام)؛ وعلى المدى البعيد تكثيف التعاون على المستوى العربي. لكن أسهل وأحسن طريقة للتعاون على المدى القريب والمتوسط تبقى تكثيف تبادل الأعمال، خلق مجمعات مختصة، تبادل التجارب (تغطية الكوارث؛ أخطار القرصنة الإلكترونية، الأخطار الكبيرة كالبتروكيماويات)، بإعادة نسخ تجربة AWRIS؛ تشجيع الإسناد إلى المعيدين العرب والدفع بهم إلى تحسين أدائهم، الرفع من طاقاتهم الإكتتابية ومن مستواهم الفني، وبطبيعة الحال تحسين تصنيف Rating هذه الشركات لتكون مقبولة من طرف مراقبي التأمين.

الإتحاد العام العربي للتأمين، بحكم أنه الممثل الوحيد والجامع للشركات والإتحادات، مطالب بالعمل على رسم خريطة طريق وخطوات عملية لترجمة التعاون على أرض الواقع وتسهيله.

الخلاصة:

التعاون العربي في مجال التأمين ضرورة حتمية يفرضها الواقع الإقتصادي والجغرافي، ناهيك عن أن صناعة التأمين، بسبب إعادة التأمين هي عالمية وعابرة للحدود؛ وبالتالي عملية التعاون تفرض نفسها كضرورة حتمية Impératif Catégorique أو قاطعة Categorical Imperative.

أي أنه لا مناص لنا من العمل على تحقيق هذا التعاون بالإستفادة من تجارب الماضي بسلبياته وإيجابياته، مسؤولياتنا أمام شبابنا وأمام التاريخ هي تكثيف التعاون، وأنه لا مجال للفشل أو التشكيك في ضرورة هذا التعاون، والإتحاد العام العربي للتأمين مدعو أكثر من السابق للعب دور محوري.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير صناعة التأمين والله ولي التوفيق.

وكل عام وكل الضامنين العرب بخير.

Source: http://albayanmagazine.com/Archive/2020/Issue%20578%20Jan%202020.pdf

جريدة المال 2020/1/27 تحضيرية الإتحاد العربي تناقش ترتيبات المؤتمر العام لمناقشة تحديات عصرنة التأمين

عقدت اللجنة التحضيرية العليا، للمؤتمر الثالث والثلاثون، للإتحاد العربي للتأمين "GAIF "إجتماعًا ، أمس الأحد، بمقر الإتحاد بالجزائر العاصمة، لمناقشة الترتيبات والتحضيرات المرتبطة بتنظيم المؤتمر.

وناقشت اللجنة، والتي تضم شركات التأمين الجزائرية، البرنامج الثقافي للمؤتمر والبنود اللوجستية المرتبطة به، كالرعايات وأماكن إقامة المشاركين ووسائل النقل.

تعرف على أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الـ 33

تضم اللجنة التحضيرية العليا، كل من، يوسف بن ميسية، مدير عام للشركة الجزائرية لتأمينات النقلCAAT ، رئيسًا اللجنة ، ، وعضوية كل من محمد السبع، مدير عام شركة الجزائرية لإعادة التأمين CCR، و علي وازان، أمين عام الإتحاد الجزائري لشركات التأمين و إعادة التأمين UAR، بالإضافة الي شكيب أبوزيد، أمين عام الإتحاد العام العربي للتأمين .GAIF، حضر الاجتماع، إبراهيم كسالي، رئيس الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين.

وهران الجزائرية تستضيف مؤتمر تحدي عصرنة التأمين العربية

ومن المقرر أن ينعقد المؤتمر، بمركز المؤتمرات في مدينة وهران بالجزائر في الفترة من 11 إلى 14 من شهر أكتوبر المقبل، تحت شعار "تحدي عصرنة صناعة التأمين العربية ."ويهدف الاتحاد بصورة اساسية الى دعم الروابط والصلات بين أسواق وهيئات التأمين وتوثيق أواصر التعاون فيما بينها والتنسيق بين نشاطاتها المختلفة بغية حماية مصالح الاعضاء وتنمية صناعة التأمين العربية وإبراز كيانها العربي.

القاهرة مقرًا دائمًا للإتحاد العام العربي للتأمين

ويتخذ الاتحاد – منذ تأسيسه عام 1964 – مدينة القاهرة بمصر، مقرا دائما، وتم توقيع اتفاقية المقر وصدر بذلك قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 214 لسنة 1995 و الذى وافق عليه مجلس الشعب المصري بتاريخ 1995/12/31 و تم نشره في الجريدة الرسمية بقرار وزير الخارجية المصرية رقم 8 لسنة 1996 تاريخ 1996./1/24.

وإنتخبت الجمعية العامة للاتحاد العام العربي للتأمين وإعادة التأمين"GAIF" ، المغربي "شكيب أبوزيد" أمينا عاما للاتحاد للدورة المقبلة (2020/2024).

Source: https://almalnews.com/%d8%aa%d8%ad%d8%b6%d9%8a%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d8%aa%d9%86%d8%a7%d9%82%d8%b4-%d8%aa%d8%b1%d8%aa%d9%8a%d8%a8%d8%a7%d8%aa/

جريدة المال "2020-01-27" قرطاج التونسية تحتضن ملتقي التأمين لمواجهة التحديات الرقمية والتشريعية

رضا شلغوم وزير المالية التونسي

قال شكيب أبو زيد، أمين عام الإتحاد العام العربي للتأمين، أن ملتقي قرطاج الخامس عشر، يهدف إلي تعزيز علاقات التواصل، التي تربط شركات التأمين وإعادة التأمين العربية والأجنبية، كما يعد فرصة للاطلاع علي الإمكانيات التأمينية المتوفرة في الأسواق العربية والإفريقية ، إضافة الي أنه يعد مجالًا لربط علاقات تجارية جديدة، ودعم وتوطيد العلاقات القائمة.

شكيب أبو زيد: الملتقي سيناقش الملاءة المالية القائمة علي المخاطر

وأوضح أبو زيد، أن من بين الموضوعات التي سيناقشها الملتقي المعنون بـ"صناعة التأمين في مواجهة التحديات الرقمية التشريعية"، ورشة عمل الرقمنة في خدمة العملاء، وورشة عمل عن"IFRS17" ، بالإضافة الي الملاءة القائمة علي المخاطر.

وإنتخبت الجمعية العامة للاتحاد العام العربي للتأمين وإعادة التأمين"GAIF" ، المغربي "شكيب أبوزيد" أمينا عاما للاتحاد للدورة المقبلة (2020/2024).

الجهات المشاركة في ملتقي قرطاج الخامس عشر

ومن المقرر أن يشارك في الملتقي، كافة القيادات الإدارية والفنية والمسؤولين في الجهات ذات العلاقة ومنها شركات التأمين وإعادة التأمين، بالإضافة الي وسطاء التأمين والإعادة.

ويهدف الاتحاد العربي للتأمين، بصورة اساسية الى دعم الروابط والصلات بين أسواق وهيئات التأمين وتوثيق أواصر التعاون فيما بينها والتنسيق بين نشاطاتها المختلفة بغية حماية مصالح الاعضاء وتنمية صناعة التأمين العربية وإبراز كيانها العربي.

ويتخذ الاتحاد – منذ تأسيسه عام 1964 – مدينة القاهرة بمصر، مقرا دائما، وتم توقيع اتفاقية المقر وصدر بذلك قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 214 لسنة 1995 و الذى وافق عليه مجلس الشعب المصري بتاريخ 1995/12/31 و تم نشره في الجريدة الرسمية بقرار وزير الخارجية المصرية رقم 8 لسنة 1996 تاريخ 24/1/.1996

Source: https://almalnews.com/%D9%82%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%85/

Middle East Insurance Review "27-01-2020" GAIF Algeria to tackle the modernisation challenges facing insurers

The 33rd General Conference of the General Arab Insurance Federation (GAIF) will be held in Oran, Algeria, from 11 to 14 October 2020, hosted by the Algerian Insurance and Reinsurance Union (UAR).

Considering the challenges of emerging risks and natural catastrophes, widening protection gap and the necessity of addressing the issue of financial inclusion, this year's GAIF General Conference will be held under the theme "The Challenge of Modernising the Arab Insurance Industry".

GAIF secretary general, Mr Chakib Abouzaid, said that this year's gathering would address hot topics, which are of great importance to the regional and international insurance providers. "The organising committee and GAIF are in symbiosis and determined to take advantage of this Conference to make it a turning point in the history of the industry of the MENA region by working to be in the digital era and reducing the insurance gap," said Mr Abouzaid.

Founded in 1964, GAIF is considered one of the largest insurance associations in the world with the number of members growing over the years to exceed 350, representing insurers, reinsurers, brokers and other insurance-related providers in the Arab world. The Federation mainly aims to strengthen connections between Arab insurance markets and related organisations, promote co-operation between them and coordinate activities to protect members' interests and develop the insurance industry.

The GAIF General Conference is the largest Arab insurance congregation. Held every two years, the event attracts more than 1,000 delegates from various regional and international markets. In 2018, Tunisia hosted the 32nd edition of the conference which attracted more than 1,200 delegates from various walks of the regional and international insurance industry.

Source: https://www.meinsurancereview.com/News/View-NewsLetter-Article/id/49959/type/MiddleEast/GAIF-Algeria-to-tackle-the-modernisation-challenges-facing-insurers

- أسواق نيوز مصر "2020-02-22" انعقاد مؤتمر الشمول المالي والتأمين المستدام.. الأحد

الاتحاد العام العربي والاتحاد المصري للتأمين مؤتمر الشمول المالي والتأمين المستدام، يومي 23 و24 فبراير الجاري. ومن المقرر أن يفتتح المؤتمر دكتور محمد معيط - وزير المالية، يتحدث خلاله الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية وعدد من خبراء المال من خارج مصر.

وتناقش جلسات المؤتمر عددًا من القضايا؛ حيث تناقش الجلسة الأولى: "تعزيز دور الإشراف والرقابة في مواجهة التحديات وتحقيق فرص الاستدامة في قطاع التأمين، والجلسة الثانية" التمكين المستدام للمرأة والشمول التأمينى"، فيما تناقش الجلسة الثالثة" التأمين متناهي الصغر على خريطة الشمول المالي في مصر والدول العربية، وتركز الجلسة الرابعة علي "تغير المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية سد فجوة الحماية التأمينية، والجلسة الخامسة " كيف تكون التكنولوجيا داعما للشمول المالي والتأمينى"، وتختتم الجلسة السادسة بتوصيات الندوة.

ومن المتوقع أن يحضر المؤتمر عدد كبير من ممثلين كبرى شركات التأمين وإعادة التأمين وشركات الوساطة في العالم العربي بالإضافة إلى نخبة مميزة من السادة القائمين على قطاعي التأمين والبنوك بمصر.

يأتي المؤتمر في إطار خطة عمل الاتحاد المصري للتأمين لعام 2019 /2020 والتي تضمنت في البند الثامن منها "تفعيل دور التأمين المستدام في سوق التأمين المصري" من خلال تشكيل لجنة متخصصة للتأمين المستدام بالاتحاد المصري للتامين تهدف إلى إدراج مبادئ التامين المستدام ضمن فروع التامين المختلفة بالسوق المصرية.

Source: https://www.aswaqnewseg.com/index.php?go=news&more=12361

حابي "2020-02-23" شكيب أبو زيد: وثائق الكوارث الطبيعية ومتناهية الصغر.. نواة

قال شكيب أبو زيد، أمين عام الاتحاد العام العربي للتأمين، إن هناك العديد من الآليات التي يسعى الاتحاد لتطبيقها في الأسواق العربية، لتحقيق مفهوم الاستدامة في قطاع التأمين.

وأضاف أبو زيد في تصريحات خاصة، أن الآليات المستخدمة لتوسيع مظلة التأمين تبدأ من التأمين المتناهي الصغر، والتأمين ضد المخاطر الطبيعية الذي يعد النواة الأساسية لتطبيق عملية الاستدامة الرئيسية المتوفرة في صناعة التأمين.

أوضح شكيب أبو زيد أن التأمين المستدام ليس فرعًا من فروع التأمين بقدر ما هو مقاربة جديدة للتأمين تأخذ بعين الاعتبار ذوي الدخل المحدود لإدخالهم ضمن قائمة المشمولين بالخدمات المالية والتأمينية؛ وهو ما يتطلب ضرورة تقليص تكلفة المنتجات التأمينية بأنواعها المختلفة لتصبح في متناول أكبر عدد ممكن من المؤمن لهم.

التأمينات طويلة الأمد رافد مهم للادخار وتسهم في زيادة الاستثمارات

وأشار إلى أن هناك علاقة بين عمليات تعميم التأمين المستدام والفجوة التأمينية، وهي ما تتطلب ضرورة التعامل بين القطاعين العام والخاص، لتخفيف العبء على ميزانية الدول، مما يفرض مشاركة القطاع الخاص في التمويل والاستفادة من إمكانية الولوج إلى فئات جديدة من المؤمن لهم، وهو جزء من عمليات تطبيق الشمول المالي الذي ستسفيد منه شركات التأمين من خلال التغطيات التي توفرها لفئات جديدة من العملاء.

وأكد أن الفجوة التأمينية لا يمكن سدها بالمطلق، ولكن التأمين متناهي الصغر وتأمين الكوارث والتوعية لعموم الجمهور تقلص من الفجوة تدريجيًّا، كما أن التأمينات طويلة الأمد هي رافد مهم من روافد الادخار والذي يساهم في الرفع من إجمالي الاستثمارات.

وقال شكيب أبو زيد إن استدامة التأمين رهينة باستدامة القطاع المالي برمته، خاصة وأنه الكفيل بتوفير الحماية لجميع فئات المجتمع وبالخصوص ذوي الدخل المحدود.

ولفت إلى أن التأمين متناهي الصغر، وتأمين الكوارث الطبيعية وتوعية الجمهور من شأنها أن تخلق وتزيد الطلب على التأمين على المدى المتوسط؛ أما على المدى البعيد ستشكل الوديان الصغيرة سيلًا سيترجم أقساطًا، وستتكون أجيال على وعي بأهمية التأمين؛ وهذا الدور التربوي ضروري لكل الأطراف بما فيها المؤسسات التعليمية أن تساهم في إنجاحه.

وأشار شكيب أبو زيد إلى أن التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في الأسواق العربية، تتطلب ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص، وجعل الشمول المالي من أهداف الشركات كجزء من المسؤولية الاجتماعية؛ وإدراجه في التعليم، وخاصة في الدراسات المالية.

مصر والمغرب تشهدان عمليات نمو مرتفعة و6% متوقعة في البلدان النفطية

وتابع: «على مستوى شركات التأمين، هناك ضرورة للعمل على ثلاث مستويات، وهي العمل مع هيئات الرقابة لجعل الإطار القانوني مناسبًا للشمول المالي، والتعاون مع الاتحادات لصياغة حلول وتكوين مجمعات يمكن أن تهتم بعمليات التأمين المختلفة.

وعن نسبة نمو قطاع التأمين في الأسواق العربية، قال أبو زيد إن الأسواق العربية تنقسم إلى ثلاث فئات، البلدان التي تعيش اضطرابات أمنية، وهذه لا يمكن التنبؤ بنسبة نموها لأن الحركة الاقتصادية بطيئة؛ والبلدان النفطية وبالخصوص في دول مجلس التعاون الخليجي، ستكون نسبة النمو المتوقعة نحو 6%، أما الدول غير البترولية، فنسبة النمو فيها يمكن أن تكون مرتفعة نسبيًّا، كالمغرب ومصر وإلى حد ما تونس.

Source: https://hapijournal.com/2020/02/23/%d8%b4%d9%83%d9%8a%d8%a8-%d8%a3%d8%a8%d9%88-%d8%b2%d9%8a%d8%af-%d9%88%d8%ab%d8%a7%d8%a6%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%88%d8%a7%d8%b1%d8%ab-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a8%d9%8a%d8%b9%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d9%85/

أموال الغد "2020-02-23" إنطلاق فعاليات الندوة العربية للشمول المالي والتأمين المستدام بحضور وزير المالية

الدكتور محمد معيط وزير المالية

انطلقت منذ قليل فعاليات الندوة العربية للشمول المالي والتأمين المستدام التي ينظمها الإتحاد العربي للتأمين بالتعاون مع الإتحاد المصري للتأمين خلال يومي الأحد والإثنين، وافتتح الدكتور محمد معيط وزير المالية.

وتضم الندوة العديد من المتحدثين من داخل مصر وخارجها أبرزهم الدكتور محمد عمران، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، يدرك راينهارد نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة مؤسسة ميونيخ ري، ماتسوزاكي ميزوكي ممثل الرئيسي لمكتب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا، بشير بادو مدير عام الاتحاد المغربي لشركات التأمين وإعادة التأمين، عادل عوض الكريم مؤسس المجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا في حالات الكوارث بالسودان، وباسل الحيني رئيس مجلس إدارة مصر القابضة للتأمين، ومحمد مهران العضو المنتدب لشركة أليانز للتأمين مصر، وإيلينا بوتاروفا رئيس مجلس إدارة ميتلايف اليكو لتأمينات الحياة مصر.

وسيتم بالندوة مناقشة الموضوعات التالية على مدى يومين:

الجلسة الأولى: تعزيز دور الإشراف والرقابة في مواجهة التحديات وتحقيق فرص الاستدامة في قطاع التأمين

الجلسة الثانية: التمكين المستدام للمرأة والشمول التأميني

الجلسة الثالثة: التأمين متناهي الصغر على خريطة الشمول المالي في مصر والدول العربية

الجلسة الرابعة: تغير المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية :سد فجوة الحماية التأمينية

الجلسة الخامسة : كيف تكون التكنولوجيا داعما للشمول المالي والتأميني

الجلسة السادسة: توصيات الندوة

ومن المتوقع أن يصل عدد الحاضرين بالندوة أكثر من 300 مشارك ممثلين لكبرى شركات التأمين وإعادة التأمين وشركات الوساطة في العالم العربي بالإضافة إلى نخبة مميزة من السادة القائمين على قطاعي التأمين والبنوك بمصر.

وتأتى هذه الندوة في إطار خطة عمل الاتحاد المصري للتأمين لعام 2019/2020والتي تضمنت في البند الثامن منها "تفعيل دور التأمين المستدام في سوق التامين المصرى" من خلال تشكيل لجنة متخصصة للتامين المستدام بالاتحاد المصرى للتامين تهدف الى ادراج مبادئ التامين المستدام

ضمن فروع التامين المختلفة بالسوق المصري، بالإضافة الى ما تقرر بالاتحاد المصرى للتامين ان يكون عام 2020 عام الاستدامة الى جانب وضع استراتيجية الاتحاد الجديدة AUP تحت عنوان " الشمول التأمينى :الوصول الى المواطنين الذين لا تصل اليهم الخدمات التأمينية"

Source: https://amwalalghad.com/2020/02/23/%D8%A5%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84/

وكالة الأنباء السعودية "2020-02-23" أبو زيد: قطاع التأمين يقوم بدورًا محوريًا في دعم منظومة الشمول المالي بالمنطقة العربية

القاهرة 29 جمادى الآخرة 1441 هـ الموافق 23 فبراير 2020 م

أكد الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين شكيب أبو زيد أن قطاع التأمين يقوم بدورًا محوريًا في دعم منظومة الشمول المالي في المنطقة العربية بجانب تحقيقه لأهداف التنمية المستدامة في أسواق المنطقة.

وقال أبو زيد، في كلمته التي ألقاها خلال الندوة العربية للشمول المالي والتأمين المستدام التي نظمها الاتحاد المصري للتأمين بالتعاون مع الاتحاد العربي للتأمين اليوم، إن التأمين يسهم في توفير الحماية الكاملة لذوي الدخل المنخفض، بما يؤكد دوره المحوري في تحقيق التنمية المستدامة ودعم الشمول المالي.

وطالب بضرورة العمل بالأسواق العربية على إدراج الشمول المالي في المنظومة التعليمية، مبينًا أن الشمول المالي يهدف إلى تحقيق التكامل بين القطاع العام والخاص في الأسواق كافة.

ونوه الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين بالتقدم الذي شهده العالم العربي في الشمول المالي على مدار السنوات القليلة الماضية من خلال التغييرات التي حدثت في الأطر القانونية والتنظيمية.

وأشار إلى أن هناك نحو 3 ملايين عميل في المنطقة العربية يخدمون حاليًا عن طريق التمويل متناهي الصغر بمحفظة تصل إلى 1.7 مليار دولار وفقًا لآخر الدراسات الصادرة 2017 - 2018

Source: https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ru&newsid=2038146

الاهرام 23-2-2020: لاتحاد العام العربي للتأمين: التقدم الهائل لنشاط التمويل متناهي الصغر ساهم في زيادة نسبة الشمول

قال شكيب أبو زيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، اليوم الاحد، إن الفكرة وراء تنظيم الندوة العربية للشمول المالي وتنمية التأمين المستدام تتمثل في توفير منصة لجميع أصحاب المصلحة في مجتمع التأمين والمهتمين بهذه الصناعة للمشاركة النشطة، وتعزيز القدرة على التكيف، وتحفيز الابتكار، وزيادة التنمية في الشمول المالي والتأمين المستدام في أسواقنا.

أضاف ، خلال كلمته في مؤتمر الشمول المالي و التأمين المستدام، أن العالم العربي قد شهد تقدماً ملموساً في الشمول المالي على مدار السنوات القليلة الماضية، متضمناً تغييرات في الأطر القانونية والتنظيمية والتي كانت تمثل على مر التاريخ عقبة أساسية أمام الشمول المالي .

وأوضح أنه مازال هناك الكثير الذي يتعين القيام به على كافة الأصعدة لتلبية الطلب الكبير في العالم العربي وتعزيز دور التأمين "متناهي الصغر" المستدام في الشمول المالي ."

وأشارإلى التقدم الهائل لنشاط التمويل متناهي الصغر خلال الأعوام الـ15 عاما الماضية ما ساهم في زيادة نسبة الشمول المالي .

وأضاف أنه نحو 3 ملايين عميل في المنطقة العربية يخدمون حاليا عن طريق التمويل متناهي الصغر بمحفظة تصل إلى 1.7 مليار دولار وفقًا لآخر الدراسات الصادرة 2017-2018.

وأضاف أن الوصول إلى المدخرات الصغيرة، التي يمكن القول إنها أهم خدمة مالية للأشخاص ذوي الدخل المنخفض، يتطلب وجود أطر قانونية أكثر تمكينًا حتى يمكن لمقدمي الخدمات المتخصصة أن يكون لهم دور فعال في منظومة الاستدامة.

Source: http://gate.ahram.org.eg/News/2374986.aspx

أموال الغد "2020-02-24" إنطلاق فعاليات اليوم الثاني للندوة العربية للشمول المالي والتأمين المستدام

انطلقت منذ قليل فعاليات اليوم الثاني للندوة العربية للشمول المالي والتأمين المستدام التي ينظمها الإتحاد العربي للتأمين بالتعاون مع الإتحاد المصري للتأمين وبرعاية الهيئة العامة للرقابة المالية، وكانت قد شهدت فعاليات افتتاح الندوة امس مشاركة الدكتور محمد معيط وزير المالية.

ومن المقرر أن تشهد فعاليات اليوم الثاني للندوة 3 جلسات تبدأ من الجلسة الرابعة من الندوة تحت عنوان تغير المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية – سد فجوة الحماية التأمينية، وكذلك الجلسة الخامسة بعنوان كيف تكون التكنولوجيا داعما للشمول المالي والتأميني، بالإضافة إلى الجلسة السادسة والأخيرة الخاصة بالإعلان عن توصيات الندوة.

وشهدت فعاليات اليوم الأول للندوة أمس على 3 جلسات بجانب الجلسة الإفتتاحية، حيث شهدت فعاليات هذا اليوم الجلسة الأولى تحت عنوان تعزيز دور الإشراف والرقابة في مواجهة التحديات وتحقيق فرص الاستدامة في قطاع التأمين، والثانية بعنوان التمكين المستدام للمرأة والشمول التأميني، كما شهدت الجلسة الثالثة مناقشة دور التأمين متناهي الصغر على خريطة الشمول المالي في مصر والدول العربية.

وتشهد الندوة مشاركة موسعة من قيادات قطاع التأمين بكبرى شركات التأمين وإعادة التأمين وشركات الوساطة في العالم العربي بالإضافة إلى نخبة مميزة من السادة القائمين على قطاعي التأمين والبنوك بمصر.

وتأتى هذه الندوة في إطار خطة عمل الاتحاد المصري للتأمين لعام 2020/2019 والتي تضمنت في البند الثامن منها "تفعيل دور التأمين المستدام في سوق التامين المصرى" من خلال تشكيل لجنة متخصصة للتامين المستدام بالاتحاد المصرى للتامين تهدف الى ادراج مبادئ التامي المستدام ضمن فروع التامين المختلفة بالسوق المصري، بالإضافة الى ما تقرر بالاتحاد المصرى للتامين ان يكون عام 2020 عام الاستدامة الى جانب وضع استراتيجية الاتحاد الجديدة AUP تحت عنوان " الشمول التأمينى :الوصول الى المواطنين الذين لا تصل اليهم الخدمات التأمينية"

Source: https://amwalalghad.com/2020/02/24/%D8%A5%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9/

اليوم السابع "2020-02-24" مؤتمر الشمول المالى يوصى بدعم صناعة التأمين والتوسع فى التغطيات التأمينية

Hأوصى المؤتمر العربي للشمول المالي والتأمين المستدام في ختام أعماله، اليوم الإثنين بالقاهرة، باستمرار دعم الدولة ممثلة فى وزاراتها المختلفة، لصناعة التأمين ومساعدة الصناعة على تحقيق مبدأ الاستدامة، وذلك من خلال التوسع فى التغطيات التأمينية، أو من خلال تقديم محفزات ومزايا تقدمها الوزارات.

ودعت التوصيات الجهات التنظيمية والرقابية الحالية إلى سرعة استيعاب التطورات والابتكارات التكنولوجية التي تطرأ على صناعة التأمين، ووضع التشريعات الرقابية الملائمة لها، والعمل مع هيئات الرقابة لجعل الإطار التشريعي والقانوني مناسبا للشمول المالي.

وأوضح الأمين العام لاتحاد العربي للتأمين شكيب أبو زيد، أن التوصيات تضمنت ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص، وذلك لتخفيف العبء على ميزانيات الدول، وذلك عن طريق مشاركة القطاع الخاص في التمويل والاستفادة من إمكانية الدخول إلى فئات جديدة من المؤمن لهم.

وحث المؤتمر الشركات على أن تجعل الشمول المالي والتنمية المستدامة ضمن أهدافها؛ وذلك كجزء من المسئولية الاجتماعية، وإدراج مفهوم الشمول المالي في التعليم وخاصة في الدراسات المالية.

وأكد ضرورة أن تتضافر الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وإفساح المجال لتمكين المرأة، والذي يشكل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتصميم برامج تدريبية من أجل رفع الوعي لدى المرأة بمجالات العمل التي يمكن لها الدخول فيها، وأن يتبنى سوق التأمين المصري بالتعاون مع الاتحاد المصري للتأمين والاتحاد العام العربي للتأمين، مبادرة لدعم وتمكين المرأة؛ بهدف زيادة نسب مشاركة المرأة في المناصب القيادية في الشركات والهيئات في مختلف المجالات.

وطالب المؤتمر بتضافر الجهود بين اتحادات التأمين واتحاد الصناعات؛ من أجل وضع الآلية المناسبة لاستخدام المنتجات التأمينية المناسبة، ورفع الوعي في مجالات العمل عن مدى إمكانية تلك المنتجات في خدمة المرأة ومساعدتها على التغلب على المشكلات التي تواجهها، سواء في مجال إنشاء العمل الخاص بها أو في تقلد المناصب القيادية.

كما أوصى المؤتمر بأن يسهم قطاع التأمين في المشروعات، عن طريق عقد المزيد من اللقاءات والمناقشات مع القطاعات الأخرى؛ من أجل الوصول لنقاط اتفاق بشأن آلية التعاون فى مجالات التنمية المستدامة وتمكين المرأة، واستمرار التعاون بين الاتحاد المصري للتأمين والكيانات الدولية، من أجل إجراء دراسة شاملة حول دعم وتعزيز التأمين المتناهي الصغر في سوق التأمين المصري.

وأكد المؤتمر ضرورة فهم احتياجات عملاء التأمين المتناهي الصغر وتصميم البرامج التأمينية التي تلبي تلك الاحتياجات، ومحاولة تبسيط شروط وثيقة التأمين حتى يسهل على العملاء فهمها، ورفع الوعي لدى عملاء التأمين متناهي الصغر بمدى أهمية هذا التأمين والمزايا التي قد يقدمها لهم هذا النوع من التأمين.

ودعا المؤتمر - في توصياته - إلى دراسة كيفية التوسع في استخدام البرامج التكنولوجية الجديدة مثل تطبيقات الهاتف المحمول، وذلك بهدف نشر فكرة التأمين متناهي الصغر، والوصول إلى العملاء المستهدفين لهذا النوع من التأمين، ودراسة كيفية تفعيل دور قنوات التوزيع المختلفة في دعمه وانتشاره.

وحث شركات التأمين وإعادة التأمين على أن تولي المزيد من الاهتمام لمخاطر التغير المناخي والكوارث الطبيعية، ودراسة كيفية حماية ذوي الدخول المنخفضة من تلك المخاطر، خاصة هؤلاء القاطنين في المناطق المعرضة للكوارث كالزلازل والفيضانات والسيول، والإسراع في إنشاء وتفعيل مجمعة الأخطار الطبيعية بمصر.

وطالبت التوصيات بتشجيع تقديم المنتجات صديقة البيئة، وكذلك دعم المشروعات التي تعمل بالطاقة النظيفة، مثل استخدام السيارات الكهربائية وإيجاد التغطيات التأمينية المناسبة لها وبأسعار جيدة، وتقديم الدعم للمنظمات والمؤسسات العالمية التي تواجه ظاهرة الاحتباس الحراري.

وأوصى المؤتمر المسئولين في قطاع التأمين بالاستثمار في السندات الخضراء التي ستطرحها الحكومة المصرية، والعمل من أجل خلق مجمعات عابرة للحدود بين الدول العربية من أجل تغطية الكوارث الطبيعية وتبادل الخبرات فيما بين الأسواق والاتحادات.

وأكد المشاركون في المؤتمر على ضرورة التوسع في استخدام التكنولوجيا من أجل زيادة كفاءة المنتجات التأمينية وتقليل التكلفة.

يذكر أن فعاليات مؤتمر الشمول المالي والتأمين المستدام عقدت على مدى يومين، بمشاركة 300 مشارك، من مصر والدول العربية، ونظمها الاتحاد المصري للتأمين، بالتعاون مع الاتحاد العربي للتأمين

Source: https://www.youm7.com/story/2020/2/24/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%89-%D9%8A%D9%88%D8%B5%D9%89-%D8%A8%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA/4645145

مباشر "2020-02-24" 22 توصية للندوة العربية للشمول المالي والتأمين المستدام بمصر

أعلن اتحاد شركات التأمين المصرية والاتحاد العام العربي للتأمين، توصيات الندوة العربية للشمول المالي والتأمين المستدام التي انعقدت على مدار يومي 22 و23 فبراير/شباط الجاري بالعاصمة المصرية القاهرة.

وجاءت التوصيات على النحو التالي:

1. استمرار دعم الدولة ممثلة في وزاراتها المختلفة لصناعة التأمين ومساعدة الصناعة على تحقيق مبدأ الاستدامة؛ وذلك من خلال التوسع في التغطيات التأمينية أو من خلال تقديم محفزات ومزايا تقدمها الوزارات.
2. يتعين على الجهات التنظيمية والرقابية الحالية سرعة استيعاب التطورات والابتكارات التكنولوجية التي تطرأ على صناعة التأمين ووضع التشريعات الرقابية الملائمة لها.
3. العمل مع هيئات الرقابة لجعل الإطار التشريعي والقانوني مناسباً للشمول المالي.

4. ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص وذلك لتخفيف العبء على ميزانيات الدول وذلك عن طريق مشاركة القطاع الخاص فى التمويل والاستفادة من إمكانية الدخول إلى فئات جديدة من المؤمن لهم.

5. يجب أن تجعل الشركات الشمول المالى والتنمية المستدامة أحد أهدافها وذلك كجزء من المسئولية الإجتماعية.

6. إدراج مفهوم مبدأ الشمول المالى فى التعليم وخاصة فى الدراسات المالية.

7. يجب أن تتضافر الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وإفساح المجال لتمكين المرأة والذى يشكل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

8. تصميم برامج تدريبية من أجل رفع الوعى لدى المرأة بمجالات العمل التى يمكن لها الدخول فيها.

9. أن يتبنى سوق التأمين المصرى بالتعاون مع الاتحاد المصرى للتأمين والاتحاد العام العربى للتأمين مبادرة لدعم وتمكين المرأة بهدف زيادة نسب مشاركة المرأة فى المناصب القيادية فى الشركات والهيئات فى مختلف المجالات.

10. يجب أن تتضافر الجهود بين اتحادات التأمين واتحاد الصناعات من أجل وضع الآلية المناسبة لإستخدام المنتجات التأمينية المناسبة ورفع الوعي فى مجالات العمل عن مدى إمكانية تلك المنتجات فى خدمة المرأة ومساعدتها على التغلب على المشكلات التى تواجهها سواء فى مجال إنشاء العمل الخاص بها أو فى تقلد المناصب القيادية.

11. يجب أن يسهم قطاع التأمين فى مشروعات وذلك عن طريق عقد المزيد من اللقاءات والمناقشات مع القطاعات الأخرى من أجل الوصول لنقاط إتفاق بشأن آلية التعاون فى مجالات التنمية المستدامة وتمكين المرأة،

12. ضرورة إستمرار التعاون بين الاتحاد المصرى للتأمين والكيانات الدولية من أجل إجراء دراسة شاملة حول دعم وتعزيز التأمين المتناهى الصغر فى سوق التأمين المصرى.

13. ضرورة فهم إحتياجات عملاء التأمين المتناهى الصغر وتصميم البرامج التأمينية التى تلبى تلك الاحتياجات وكذلك محاولة تبسيط شروط وثيقة التأمين حتى يسهل على العملاء فهمها.

14. محاولة رفع الوعي لدى عملاء التأمين متناهى الصغر بمدى أهمية هذا التأمين والمزايا التى قد يقدمها لهم هذا النوع من التأمين.

15. دراسة كيفية التوسع فى إستخدام البرامج التكنولوجية الجديدة مثل تطبيقات الهاتف المحمول وذلك بهدف نشر فكرة التأمين متناهى الصغر والوصول إلى العملاء المستهدفين لهذا النوع من التأمين.

16. دراسة كيفية تفعيل دور قنوات التوزيع المختلفة فى دعم وانتشار التأمين متناهى الصغر.

17. يجب أن تولى شركات التأمين وإعادة التأمين المزيد من الإهتمام لمخاطر التغير المناخي والكوارث الطبيعية ودراسة كيفية حماية ذوى الدخول المنخفضة من تلك المخاطر خاصة هؤلاء القاطنين فى المناطق المعرضة للكوارث كالزلازل والفيضانات والسيول؛ والإسراع في إنشاء وتفعيل مجمعة الأخطار الطبيعية بمصر.

18. تشجيع تقديم المنتجات صديقة البيئة وكذلك دعم المشروعات التي تعمل بالطاقة النظيفة؛ على سبيل المثال إستخدام السيارات الكهربائية وإيجاد التغطيات التأمينية المناسبة لها وبأسعار جيدة.

19. تقديم الدعم للمنظمات والمؤسسات العالمية التي تواجه ظاهرة الاحتباس الحرارى.

20. توجيه المسئولين عن الاستثمار في قطاع التأمين للاستثمار في السندات الخضراء التي ستطرحها الحكومة.

21. العمل من أجل خلق مجمعات عابرة للحدود بين الدول العربية من أجل تغطية الكوارث الطبيعية وتبادل الخبرات فيما بين الأسواق والاتحادات.

22. التوسع في استخدام التكنولوجيا من أجل زيادة كفاءة المنتجات التأمينية وتقليل التكلفة.

Source: https://www.mubasher.info/news/3590804/22-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1/

Business Elite "2020-02-24" 22 توصية بختام فعاليات الندوة العربية للشمول المالى والتأمين المستدام

أختتم اليوم فعاليات الندوة العربية للشمول المالي والتأمين المستدام وكانت من اهم اهداف الندوة هو الوصول الى مجموعة من النماذج التى يمكن تطبيقها على مجتمعاتنا العربية للوصول الى برامج تأمين متناهي الصغر لتحقيق الشمول التأمينى

وكان أبرز الحضور والمتحدثين على مدار اليومين الدكتور محمد معيط وزير المالية والاستاذ شكيب ابوزيد الأمين العام للأتحاد العام العربي للتأمين والأستاذ علاء الزهيرى رئيس الأتحاد المصرى للتأمين

وقد انتهت الندوة بعدده توصيات وصرح شكيب ابوزيد انه يتمنى ان تتحقق كلها او بعض منها خلال العام الجاري لترى النور خلال ندوة العام القادم وكانت اهم التوصيات كالاتي

1. إستمرار دعم الدولة ممثلة فى وزاراتها المختلفة لصناعة التأمين ومساعدة الصناعة على تحقيق مبدأ الإستدامة؛ وذلك من خلال التوسع في التغطيات التأمينية أو من خلال تقديم محفزات ومزايا تقدمها الوزارات.
2. يتعين على الجهات التنظيمية والرقابية الحالية سرعة إستيعاب التطورات والإبتكارات التكنولوجية التي تطرأ على صناعة التأمين ووضع التشريعات الرقابية الملائمة لها.
3. العمل مع هيئات الرقابة لجعل الإطار التشريعي والقانوني مناسباً للشمول المالي.
4. ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص وذلك لتخفيف العبء على ميزانيات الدول وذلك عن طريق مشاركة القطاع الخاص في التمويل والاستفادة من إمكانية الدخول إلى فئات جديدة من المؤمن لهم.
5. يجب أن تجعل الشركات الشمول المالى والتنمية المستدامة أحد أهدافها وذلك كجزء من المسئولية الإجتماعية.
6. إدراج مفهوم مبدأ الشمول المالى في التعليم وخاصة في الدراسات المالية.
7. يجب أن تتضافر الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وإفساح المجال لتمكين المرأة والذي يشكل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
8. تصميم برامج تدريبية من أجل رفع الوعي لدى المرأة بمجالات العمل التي يمكن لها الدخول فيها.

9. أن يتبنى سوق التأمين المصرى بالتعاون مع الاتحاد المصرى للتأمين والاتحاد العام العربى للتأمين مبادرة لدعم وتمكين المرأة بهدف زيادة نسب مشاركة المرأة في المناصب القيادية في الشركات والهيئات في مختلف المجالات.

10. يجب أن تتضافر الجهود بين اتحادات التأمين واتحاد الصناعات من أجل وضع الآلية المناسبة لإستخدام المنتجات التأمينية المناسبة ورفع الوعي في مجالات العمل عن مدى إمكانية تلك المنتجات في خدمة المرأة ومساعدتها على التغلب على المشكلات التي تواجهها سواء في مجال إنشاء العمل الخاص بها أو في تقلد المناصب القيادية.

11. يجب أن يسهم قطاع التأمين في مشروعات وذلك عن طريق عقد المزيد من اللقاءات والمناقشات مع القطاعات الأخرى من أجل الوصول لنقاط إتفاق بشأن آلية التعاون في مجالات التنمية المستدامة وتمكين المرأة،

12. ضرورة إستمرار التعاون بين الاتحاد المصرى للتأمين والكيانات الدولية من أجل إجراء دراسة شاملة حول دعم وتعزيز التأمين المتناهى الصغر فى سوق التأمين المصرى.

13. ضرورة فهم إحتياجات عملاء التأمين المتناهى الصغر وتصميم البرامج التأمينية التى تلبى تلك الاحتياجات وكذلك محاولة تبسيط شروط وثيقة التأمين حتى يسهل على العملاء فهمها.

14. محاولة رفع الوعي لدى عملاء التأمين متناهى الصغر بمدى أهمية هذا التأمين والمزايا التى قد يقدمها لهم هذا النوع من التأمين.

15. دراسة كيفية التوسع فى إستخدام البرامج التكنولوجية الجديدة مثل تطبيقات الهاتف المحمول وذلك بهدف نشر فكرة التأمين متناهى الصغر والوصول إلى العملاء المستهدفين لهذا النوع من التأمين.

16. دراسة كيفية تفعيل دور قنوات التوزيع المختلفة في دعم وانتشار التأمين متناهى الصغر.

17. يجب أن تولى شركات التأمين وإعادة التأمين المزيد من الإهتمام لمخاطر التغير المناخي والكوارث الطبيعية ودراسة كيفية حماية ذوى الدخول المنخفضة من تلك المخاطر خاصة هؤلاء القاطنين في المناطق المعرضة للكوارث كالزلازل والفيضانات والسيول؛ والإسراع في إنشاء وتفعيل مجمعة الأخطار الطبيعية بمصر.

18. تشجيع تقديم المنتجات صديقة البيئة وكذلك دعم المشروعات التي تعمل بالطاقة النظيفة؛ على سبيل المثال إستخدام السيارات الكهربائية وإيجاد التغطيات التأمينية المناسبة لها وبأسعار جيدة.

19. تقديم الدعم للمنظمات والمؤسسات العالمية التي تواجه ظاهرة الاحتباس الحراري.

20. توجيه المسئولين عن الاستثمار في قطاع التأمين للاستثمار في السندات الخضراء التي ستطرحها الحكومة.

21. العمل من أجل خلق مجمعات عابرة للحدود بين الدول العربية من أجل تغطية الكوارث الطبيعية وتبادل الخبرات فيما بين الأسواق والاتحادات.

22. التوسع في استخدام التكنولوجيا من أجل زيادة كفاءة المنتجات التأمينية وتقليل التكلفة.

Source: https://www.businesselitenews.com/?p=33899

البورصة "2020-02-26" الندوة العربية للشمول المالي توصى بالإسراع في تأسيس مجمعة الأخطار الطبيعية

أوصت الندوة العربية للشمول المالى والتأمين المستدام التي نظمها الاتحاد العربي للتأمين وبالتنسيق مع الاتحاد المصري لشركات التأمين برعاية الهيئة العامة للرقابة المالية بضرورة الإسراع في إنشاء وتفعيل مجمعة الأخطار الطبيعية بمصر.

وشدد شكيب أبوزيد، الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين، في ختام الندوة التي استمرت أعمالها ليومين، وبحضور نحو 300 مشارك من شركات التأمين والوساطة على تبادل الخبرات بين أسواق التأمين بالمنطقة العربية لتغطية الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها دول المنطقة.

ودعا شكيب إلى استمرار دعم الحكومات العربية لصناعة التأمين ومساعدتها على تحقيق مبدأ الاستدامة بهدف تحقيق الشمول المالي لشعوب المنطقة العربية.

أشار إلى أنه يتعين على الجهات التنظيمية والرقابية الحالية سرعة استيعاب التطورات والابتكارات التكنولوجية التى تطرأ على صناعة التأمين ووضع التشريعات الرقابية الملائمة لها. فضلا عن وضع الشمول المالي والتنمية المستدامة أحد أهداف الشركات، كجزء من المسئولية الاجتماعية.

وأشار إلى ضرورة فهم احتياجات عملاء التأمين المتناهي الصغر وتصميم البرامج التأمينية التي تلبى تلك الاحتياجات وكذلك محاولة تبسيط شروط وثيقة التأمين حتى يسهل على العملاء فهمها.

وفيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا في تطوير القطاع، أوصت الندوة بالتوسع في استخدام البرامج التكنولوجية الجديدة مثل تطبيقات الهاتف المحمول بهدف نشر فكرة التأمين متناهي الصغر، وزيادة كفاءة المنتجات التأمينية إلى جانب تقليل تكلفة إصدارها.

في السياق ذاته، أوصت الندوة بتشجيع تقديم المنتجات صديقة البيئة ودعم المشروعات التي تعمل بالطاقة النظيفة؛ على سبيل المثال استخدام السيارات الكهربائية وإيجاد التغطيات التأمينية المناسبة لها وبأسعار جيدة.

كما وجهت الندوة المسئولين عن الاستثمار في قطاع التأمين للاستثمار في السندات الخضراء التي ستطرحها الحكومة.

واقترح شكيب التعاون بين الاتحادين المصري لتأمين والعربي للتأمين بتنفيذ مبادرة لدعم وتمكين المرأة بهدف زيادة نسب مشاركة المرأة في المناصب القيادية في الشركات والهيئات في مختلف المجالات.

Source: https://alborsaanews.com/2020/02/26/1300827

روزاليوسف "2020-02-26" 22 توصية في ختام الندوة العربية للشمول المالي

اختتمت فعاليات الندوة العربية للشمول المالي والتأمين المستدام التى كان من أهم اهدافها هو الوصول إلى مجموعة من النماذج التى يمكن تطبيقها على مجتمعاتنا العربية للوصول الى برامج تأمين متناهى الصغر لتحقيق الشمول التأمينى وكان من ابرز الحضور والمتحدثين على مدار اليومين الدكتور محمد معيط وزير المالية والأستاذ شكيب ابو زيد الأمين العام للاتحاد العربى لتأمين والأستاذ علاء الزهيرى رئيس الاتحاد المصرى للتأمين وكذلك المستشار رضا عبد المعطى نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وقد انتهت الندوة بعدة توصيات كان من أهمها التالي :

1- استمرار دعم الدولة ممثلة فى وزاراتها المختلفة لصناعة التأمين ومساعدة الصناعة على تحقيق مبدأ الإستدامة؛ وذلك من خلال التوسع في التغطيات التأمينية أو من خلال تقديم محفزات ومزايا تقدمها الوزارات.

2- يتعين على الجهات التنظيمية والرقابية الحالية سرعة إستيعاب التطورات والابتكارات التكنولوجية التى تطرأ على صناعة التأمين ووضع التشريعات الرقابية الملائمة لها.

3- العمل مع هيئات الرقابة لجعل الإطار التشريعى والقانونى مناسباً للشمول المالى.

4- ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص وذلك لتخفيف العبء على ميزانيات الدول وذلك عن طريق مشاركة القطاع الخاص في التمويل والاستفادة من إمكانية الدخول إلى فئات جديدة من المؤمن لهم.

5- يجب أن تجعل الشركات الشمول المالى والتنمية المستدامة أحد أهدافها وذلك كجزء من المسؤولية الإجتماعية.

6- إدراج مفهوم مبدأ الشمول المالى في التعليم وخاصة في الدراسات المالية.

7- يجب أن تتضافر الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وإفساح المجال لتمكين المرأة والذى يشكل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

8- تصميم برامج تدريبية من أجل رفع الوعى لدى المرأة بمجالات العمل التي يمكن لها الدخول فيها.

9- أن يتبنى سوق التأمين المصرى بالتعاون مع الاتحاد المصرى للتأمين والاتحاد العام العربى للتأمين مبادرة لدعم وتمكين المرأة بهدف زيادة نسب مشاركة المرأة في المناصب القيادية في الشركات والهيئات في مختلف المجالات.

10- يجب أن تتضافر الجهود بين اتحادات التأمين واتحاد الصناعات من أجل وضع الآلية المناسبة لإستخدام المنتجات التأمينية المناسبة ورفع الوعى فى مجالات العمل عن مدى إمكانية تلك المنتجات في خدمة المرأة ومساعدتها على التغلب على المشكلات التي تواجهها سواء في مجال إنشاء العمل الخاص بها أو في تقلد المناصب القيادية.

11- يجب أن يسهم قطاع التأمين في مشروعات وذلك عن طريق عقد المزيد من اللقاءات والمناقشات مع القطاعات الأخرى من أجل الوصول لنقاط إتفاق بشأن آلية التعاون في مجالات التنمية المستدامة وتمكين المرأة,

12- ضرورة إستمرار التعاون بين الاتحاد المصرى للتأمين والكيانات الدولية من أجل إجراء دراسة شاملة حول دعم وتعزيز التأمين المتناهى الصغر فى سوق التأمين المصرى.

13- ضرورة فهم إحتياجات عملاء التأمين المتناهى الصغر وتصميم البرامج التأمينية التى تلبى تلك الاحتياجات وكذلك محاولة تبسيط شروط وثيقة التأمين حتى يسهل على العملاء فهمها.

14- محاولة رفع الوعى لدى عملاء التأمين متناهى الصغر بمدى أهمية هذا التأمين والمزايا التى قد يقدمها لهم هذا النوع من التأمين.

15- دراسة كيفية التوسع في إستخدام البرامج التكنولوجية الجديدة مثل تطبيقات الهاتف المحمول وذلك بهدف نشر فكرة التأمين متناهى الصغر والوصول إلى العملاء المستهدفين لهذا النوع من التأمين.

16- دراسة كيفية تفعيل دور قنوات التوزيع المختلفة في دعم وانتشار التأمين متناهى الصغر.

17- يجب أن تولى شركات التأمين وإعادة التأمين المزيد من الإهتمام لمخاطر التغير المناخي والكوارث الطبيعية ودراسة كيفية حماية ذوى الدخول المنخفضة من تلك المخاطر خاصة هؤلاء القاطنين في المناطق المعرضة للكوارث كالزلازل والفيضانات والسيول؛ والإسراع في إنشاء وتفعيل مجمعة الأخطار الطبيعية بمصر.

18 - تشجيع تقديم المنتجات صديقة البيئة وكذلك دعم المشروعات التي تعمل بالطاقة النظيفة؛ على سبيل المثال إستخدام السيارات الكهربائية وإيجاد التغطيات التأمينية المناسبة لها وبأسعار جيدة.

19 - تقديم الدعم للمنظمات والمؤسسات العالمية التي تواجه ظاهرة الاحتباس الحرارى

20- توجيه المسؤولين عن الاستثمار في قطاع التأمين للاستثمار في السندات الخضراء التي ستطرحها الحكومة.

21- العمل من أجل خلق مجمعات عابرة للحدود بين الدول العربية من أجل تغطية الكوارث الطبيعية وتبادل الخبرات فيما بين الأسواق والاتحادات.

22- لتوسع في استخدام التكنولوجيا من أجل زيادة كفاءة المنتجات التأمينية وتقليل التكلفة.

Source: https://www.rosaelyoussef.com/617337/22-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

Middle East Insurance Review “27-02-2020” Arab regulators urged to improve framework to promote financial inclusion

The Arab Conference for Financial Inclusion and Sustainable Insurance, which was held in Cairo on 23-24 February, called on regulatory bodies to quickly absorb technological developments and innovations affecting the insurance industry, develop appropriate regulatory legislation for them, and work with oversight bodies to make the legislative framework conducive to financial inclusion.

The conference was organised by the General Arab Insurance Federation (GAIF) and the Insurance Federation of Egypt (IFE) under the auspices of the Egyptian Financial Regulatory Authority (FRA).

Mr Chakib Abouzaid, GAIF general secretary, the recommendations raised at the conference also stressed the necessity of cooperation between the public and private sectors, in order to reduce the burden on state budgets, and attract new classes of customers.

According to local media reports, the conference urged insurance companies to make financial inclusion and sustainable development their goal, as part of social responsibility, and to include the concept of financial inclusion in education, especially in financial studies.

Also stressed was the need for concerted efforts to achieve gender equality and empower women, which is part of the United Nations sustainable development goals, and to design training programmes to raise awareness among women of the areas of work that they can enter.

Microinsurance

The conference highlighted too the necessity to understand the needs of microinsurance clients, to design insurance plans that meet those needs, to simplify the terms in the insurance policy so that customers can easily understand them, and to raise awareness of microinsurance. Insurers should also study how to activate different distribution channels, including mobile apps, to promote microinsurance.

Mr Abouzaid said that mechanisms to expand the insurance umbrella can start with microinsurance and Nat CAT insurance.

He said that sustainable insurance is not a branch of insurance, but rather, it is an approach to insurance that takes into account people with limited income to include them in financial and insurance services. This means making insurance products of all kinds affordable so that they are accessible by the largest possible number of insured.

He said the insurance gap cannot be closed; but microinsurance, disaster insurance and increased insurance awareness would reduce the gap gradually.

Other proposals

Other recommendations issued at the end of the conference include:

- The state represented by its various ministries should support the insurance industry and assist it in achieving sustainability, through expanding insurance coverage or by providing incentives and benefits.
- The insurance sector should contribute to projects by holding more meetings and discussions with other sectors in order to reach points of agreement on the mechanism of cooperation in the areas of sustainable development and women's empowerment.
- Insurance and reinsurance companies should pay more attention to the risks of climate change and natural disasters and study how to protect those with low incomes from these risks, especially those living in disaster-prone areas.
- The insurance industry should work to create cross-border mechanisms between Arab countries in order to cover natural disasters and exchange experience.
- The insurance sector should encourage the provision of environmentally friendly products as well as support clean energy-powered projects.
- Insurance entities should direct that investments be made in green bonds.

Around 300 participants from Egypt and other Arab countries attended the conference.

Source: https://www.meinsurancereview.com/News/View-NewsLetter-Article/id/50398/Type/MiddleEast/MENA-Arab-regulators-urged-to-improve-framework-to-promote-financial-inclusion

المصري اليوم "2020-02-29" المؤتمر العربي للشمول المالي يطالب بدعم صناعة التأمين وإفساح المجال لتمكين المرأة

أعلن شكيب أبوزيد، الأمين العام للاتحاد العربى للتأمين، عن 22 توصية أصدرها المؤتمر العربى للشمول المالى والتأمين المستدام، والذي استضافته القاهرة على مدار يومين، الأسبوع الماضى، بتنظيم من الاتحاد العربى للتأمين والاتحاد المصرى للتأمين برعاية الهيئة العامة للرقابة المالية.

وأوصى المؤتمر، الذي شارك فيه عدد من رواد وصناع التأمين في الوطن العربى، باستمرار دعم الدولة، ممثلة فى وزاراتها المختلفة، لصناعة التأمين ومساعدة الصناعة على تحقيق مبدأ الاستدامة، وذلك من خلال التوسع في التغطيات التأمينية أو تقديم محفزات ومزايا تقدمها الوزارات.

وشملت التوصيات سرعة استيعاب التطورات والابتكارات التكنولوجية التى تطرأ على صناعة التأمين ووضع التشريعات الرقابية الملائمة لها، والعمل مع هيئات الرقابة لجعل الإطار التشريعى والقانونى مناسبًا للشمول المالى.

وأوصى المؤتمر بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، وذلك لتخفيف العبء على ميزانيات الدول، وذلك عن طريق مشاركة القطاع الخاص فى التمويل والاستفادة من إمكانية الدخول إلى فئات جديدة من المؤمَّن عليهم، على وجوبية أن تجعل الشركات الشمول المالى والتنمية المستدامة أحد أهدافها، وذلك كجزء من المسؤولية الاجتماعية، وإدراج مفهوم مبدأ الشمول المالى فى التعليم، خاصة في الدراسات المالية، فضلًا عن تضافر الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وإفساح المجال لتمكين المرأة، والذى يشكل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وطالب المؤتمر بتصميم برامج تدريبية من أجل رفع الوعى لدى المرأة بمجالات العمل التى يمكن لها الدخول فيها، وأوصى سوق التأمين المصرية، بالتعاون مع الاتحاد المصرى للتأمين والاتحاد العام العربى للتأمين، بتبنى مبادرة لدعم وتمكين المرأة بهدف زيادة نسب مشاركة المرأة فى المناصب القيادية في الشركات والهيئات في مختلف المجالات.

وطالب بتضافر الجهود بين اتحادات التأمين واتحاد الصناعات من أجل وضع الآلية المناسبة لاستخدام المنتجات التأمينية المناسبة ورفع الوعي في مجالات العمل بمدى إمكانية تلك المنتجات في خدمة المرأة ومساعدتها على التغلب على المشكلات التي تواجهها سواء في مجال إنشاء العمل الخاص بها أو في تقلُّد المناصب القيادية.

ودعا المؤتمر إلى إسهام قطاع التأمين في مشروعات، وذلك عن طريق عقد المزيد من اللقاءات والمناقشات مع القطاعات الأخرى من أجل الوصول إلى نقاط اتفاق بشأن آلية التعاون في مجالات التنمية المستدامة وتمكين المرأة، وضرورة استمرار التعاون بين الاتحاد المصرى للتأمين والكيانات الدولية من أجل إجراء دراسة شاملة حول دعم وتعزيز التأمين متناهى الصغر في سوق التأمين المصرية. وأكد أهمية فهم احتياجات عملاء التأمين متناهى الصغر وتصميم البرامج التأمينية التي تلبى تلك الاحتياجات، وكذلك محاولة تبسيط شروط وثيقة التأمين حتى يسهل على العملاء فهمها.

وشملت التوصيات محاولة رفع الوعي لدى عملاء التأمين متناهى الصغر بمدى أهمية هذا التأمين والمزايا التي قد يقدمها لهم هذا النوع من التأمين، ودراسة كيفية التوسع فى استخدام البرامج التكنولوجية الجديدة مثل تطبيقات الهاتف المحمول، وذلك بهدف نشر فكرة التأمين متناهى الصغر والوصول إلى العملاء المستهدفين لهذا النوع من التأمين، ودراسة كيفية تفعيل دور قنوات التوزيع المختلفة في دعم وانتشار التأمين متناهى الصغر.

وأوصى المؤتمر بوجوب أن تولى شركات التأمين وإعادة التأمين المزيد من الاهتمام لمخاطر التغير المناخى والكوارث الطبيعية ودراسة كيفية حماية ذوى الدخول المنخفضة من تلك المخاطر، خاصة هؤلاء القاطنين في المناطق المُعرَّضة للكوارث كالزلازل والفيضانات والسيول، والإسراع في إنشاء وتفعيل مجمعة الأخطار الطبيعية بمصر، وتشجيع تقديم المنتجات صديقة البيئة، وكذلك دعم المشروعات التي تعمل بالطاقة النظيفة، .

Source: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1476229

جريدة عالم رقمي "2020-02-29" ضمن فعاليات مؤتمر "الشمول المالي والتأمين المستدام " : التكنولوجيا "البوابة الذهبية" في دفع الشمول المالي بواسطة المنصات التكنولوجية الجديدة للتمويل

أكد مسئولو وخبراء تكنولوجيا المعلومات أهمية إدخال تقنيات جديدة لخفض التكلفة والتغلب على العقبات التي تحول دون دخول الأشخاص إلى العالم المصرفي ونشر الشمول المالي سواء كانت العقبات جغرافية أو تنظيمية أو بسبب عدم توافق المنتجات أو ناتجة عن عدم الثقة في أن هذه التقنيات قادرة على تحويل غير المقيدين في النظام المصرفي إلى أعضاء مهمين في الاقتصاد الرسمي وبالتالي تؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي للجميع .

وأوضح المسئولون والخبراء - خلال جلسة "كيف تقوم التكنولوجيا بدعم الشمول المالي والتأميني" التي عقدت مؤخرا ضمن فعاليات مؤتمر "الشمول المالي والتأمين المستدام" - أن التكنولوجيا تلعب دورا مهما في دفع الشمول المالي بواسطة المنصات التكنولوجية الجديدة للتمويل "ئمكو" التي تتيح نشر الخدمات المصرفية التقليدية بسرعة وبتكاليف منخفضة إلى المناطق التي تعاني من نقص هذه الخدمات.

وأشاروا إلى أن تقنيات التوزيع الشامل مثل الهواتف المحمولة التي تصل إلى الملايين تلغي الحاجة إلى النماذج والاستثناءات الشائعة في الخطط التقليدية، حيث يتطلب توزيع التأمين متناهي الصغر اتباع نهج مختلف عن التأمين التقليدي. وركزت الجلسة على إيضاح كيف تكون التكنولوجيا داعما للشمول المالي والتأميني مع العديد من الأمثلة في مصر والدول العربية.

حلول ابتكارية

كما ركزت على أن التكنولوجيا تسمح للصناعة بالوصول إل السكان غير المستفيدين وقال المهندس طارق فتحي إبراهيم ـ مستشار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لشئون تكنولوجيا المعلومات: إن التكنولوجيا تقوم بتوفير حل مبتكر يسهل الوصول إليه لتعزيز التقنية المالية، وتقديم تجربة بسيطة وآمنة للمواطنين الذين يعانون من نقص في الخدمات.

أضاف حلول تكنولوجيا التمويل "ئمكو" تسمح للبنوك ومؤسسات الخدمات المالية غير المصرفية بالتوسع دون زيادة في النفقات الرأسمالية، مع زيادة الكفاءة.

أوضح الاعتماد على الحلول غير التقليدية في الشمول المالي والتأمين المستدام بات غير مجد ومن المهم التوجه نحو التكنولوجيا وتطبيقاتها.

تقليل التكاليف

ومن جهته قال مصطفى مدحت ـ رئيس إحدى شركات" التقنية " إن التقنية تقلل التكاليف على الشركات وتزيد من توزيع المنتجات وعلى الشركات اعتماد الحلول التقنية التي تساعدها لتحقيق أهدافها.

أضاف عدد سكان مصر يبلغ 100 مليون نسمة ويوجد 93 مليون خط موبايل و49 مليونا يستخدمون الإنترنت، وبالتالي من الضروري أن يزيد الاعتماد على التكنولوجيا في العمل.

أوضح لم يعد استخدام الهواتف المحمولة لتقديم التأمين أمرا جديدا، ولكن هناك فرصا هائلة للنمو في هذا المجال حيث بلغت نسبة انتشار الهواتف المحمولة في الأسواق الناشئة نحو 80 % مما يجعل الهواتف المحمولة قنوات توزيع ممتازة.

الوعى البنكى

من ناحيتها شددت نهير خيري ـ مديرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمنظمة التعاون الدولي الألماني على ضرورة نشر الشمول المالي والتوعية به، خصوصا أن الإحصائيات تشير إلى أن 37 % فقط من السكان في مصر لديهم حسابات مالية في البنوك أو البريد.

وقال المتحدثون : إن شركات التأمين تعمل بشكل متزايد على نشر ابتكارات التأمين التكنولوجي "nsurt مكو" للتواصل مع العملاء ذوي الدخل المنخفض وتقديم خدماتها لهم. وبينوا أن التقنيات الحديثة تعمل على تغيير المشهد التأميني بشكل كبير في جميع أنحاء العالم وتمكن شركات التأمين من الوصول إلى القطاعات الجديدة في السوق حيث تعمل مصادر البيانات والأدوات التحليلية الجديدة على تحديد المخاطر عن طريق تمكين طرق جديدة لإنشاء المعلومات المهمة والتقاطها وتحليلها مما يمكن أن يساعد شركات التأمين على حساب المخاطر المرتبطة بالعملاء وإدارتها بشكل أفضل.

ولفتوا إلى أن التعلم الآلي المطبق على صور الأقمار الاصطناعية يغير التأمين الزراعي والتأمين ضد الكوارث ، مما يتيح إدارة أكثر تطورا للمطالبات، ويسهل المدفوعات في مرحلة ما قبل الخسارة التي يمكن أن تساعد في تقليل تكلفة الكارثة قبل أن تصبح كاملة.

مؤكدين أن هذه الابتكارات تساعد صناعة التأمين العالمية على التحول من صناعة سلبية لنقل المخاطر إلى شريك نشط للتخفيف من المخاطر وتقديم المشورة للأفراد والشركات والحكومات

Source: http://alamrakamy.com/article/8586

جريدة المال "2020-03-11" تأجيل ملتقي قرطاج للتأمين بسبب كورونا

قال شكيب أبو زيد، أمين عام الإتحاد العام العربي للتأمين وإعادة التأمين، أنه تقرر تأجيل الملتقي الخامس عشر للتأمين وإعادة التأمين، والذي كان مقررًا عقده في مدينة قرطاج التونسية ، خلال الفترة من 22 حتي 24 من شهر مارس الجاري، تحت شعار "صناعة التأمين في مواجهة التحديات الرقمية والتشريعية.

أبو زيد: التأجيل بسبب الأوضاع الصحية في تونس والعالم

واشار أبو زيد، إلي أن سبب تأجيل الملتقي، مرتبط بالأوضاع الصحية الراهنة في تونس والعالم، يقصد إنتشار فيروس كورونا، لافتًا إلي أنه سوف يتم تحديد موعد لاحق لعقد الملتقي، وسيتم الإعلان عن ذلك في حينه.

وكان من المقرر أن يُعقد ملتقي قرطاج بالتعاون بين كل من الجامعة التونسية لشركات التأمين، والشركة التونسية لإعادة التأمين، والإتحاد العام العربي للتأمين"GAIF" ، تحت إشراف وزير المالية التونسي، رضا شلغوم.

ويهدف الملتقي إلي تعزيز علاقات التواصل، التي تربط شركات التأمين وإعادة التأمين العربية والأجنبية، كما يعد فرصة للإطلاع علي الإمكانيات التأمينية المتوفرة في الأسواق العربية والإفريقية، إضافة الي أنه يعد مجالًا لربط علاقات تجارية جديدة، ودعم وتوطيد العلاقات القائمة.

ومن بين الموضوعات التي كان مقررًا مناقشتها بالملتقي، المعنون بـ"صناعة التأمين في مواجهة التحديات الرقمية التشريعية"، ورشة عمل الرقمنة في خدمة العملاء، وورشة عمل عن"IFRS17" ، بالإضافة الي الملاءة القائمة علي المخاطر.

وإنتخبت الجمعية العامة للاتحاد العام العربي للتأمين وإعادة التأمين "GAIF"، المغربي "شكيب أبوزيد" أمينا عاما للاتحاد للدورة المقبلة (2024/2020).

الجهات المشاركة في ملتقي قرطاج الخامس عشر بعد تحديد موعدًا جديدًا لعقده

ومن المقرر أن يشارك في الملتقي، بعد تحديد موعدًا جديدًا لعقده، كافة القيادات الإدارية والفنية والمسؤولين في الجهات ذات العلاقة ومنها شركات التأمين وإعادة التأمين، بالإضافة الي وسطاء التأمين والإعادة.

ويهدف الاتحاد العربي للتأمين، بصورة اساسية الى دعم الروابط والصلات بين أسواق وهيئات التأمين وتوثيق أواصر التعاون فيما بينها والتنسيق بين نشاطاتها المختلفة بغية حماية مصالح الاعضاء وتنمية صناعة التأمين العربية وإبراز كيانها العربي.

ويتخذ الاتحاد – منذ تأسيسه عام 1964 – مدينة القاهرة بمصر، مقرا دائما، وتم توقيع اتفاقية المقر و صدر بذلك قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 214 لسنة 1995 و الذى وافق عليه مجلس الشعب المصري بتاريخ 1995/12/31 و تم نشره في الجريدة الرسمية بقرار وزير الخارجية المصرية رقم 8 لسنة 1996 في يناير 1996.

Source: https://almalnews.com/%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D9%82%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D8%AC-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/

جريدة المال "2020-03-17" الاتحاد العربي للتأمين : «كورورنا» وضع العالم تحت ضغط والحل رفع الإجراءات الوقائية

كشف شكيب أبو زيد أمين عام الاتحاد العربى للتأمين أن كوفيد 19 والمعروف بفيروس كورونا وضع العالم كله تحت الضغط ولذا فإن الحل فى رفع تدابيرنا وإجراءاتنا الوقائية التي يمكنها حمايتنا من التهديد الخطير .

وأشار أبو زيد فى كلمة وجهها إلى كافة أعضاء الاتحاد العربى للتأمين إلى أن صناعة التأمين يمكنها أن تلعب دوراً هاما وكبيراً فى زيادة الوعى والمعروفة لدى الجمهور ودعم جهود منظمة الصحة العالمية بمخاطر فيروس كورونا.

التوعية بخطورة كورونا على مستوى الشركات

وأكد أنه من الواجب على مستوى قطاع التأمين وداخل الشركات لابد من التوعية الكاملة وتجنب أى سلوكيات تعرض العاملين لخطر انتقال فيروس كورونا وذلك من خلال تدابير النظافة الجيدة والإستعداد الجيد كفيلان بالمساعدة بالشكل المطلوب.

وشدد على أن الشفافية مطلوبة لتقييم مخاطر البلدان ووضع استراتيجيات لإحتواء الفيروس.

وتابع شكيب أبو زيد أن الاتحاد يتواصل بشكل مستمر مع أعضاؤه من خلال النشرات الدورية التى يصدرها الاتحاد العربى للتأمين وأدوات التواصل الاجتماعى.

ومن المعروف أن شكيب تم انتخابه لمنصب الامين العام للإتحاد العام العربى للتأمين خلفاً لعبد الخالق رؤوف خليل الذي شغل هذا المنصب لمدة عشرين عاماً فى ابريل من العام الماضى بدولة تونس العربية.

ويقوم الإتحاد العام العربى للتأمين بدور كبير في المرحلة الحالية أهمها لم شمل شركات التأمين العربية وتطوير عمل الإتحاد وفقآ لخطته التي تعتمد على تطوير على أحدث الأساليب الفنية والتكنولوجية.

تطوير عمل الاتحاد بأحدث الأساليب التكنولوجية

وأكد على استمرار الاتحاد فى تحسين الأداء الفنى لأنشطة التأمين المختلفة وذلك بعد أن زادت حدة التنافسية في الأسواق العربية وهو ما يستلزم تطوير المنتجات التأمينية وابتكار اخرى تساهم في سد الفجوة التأمينية.

ويهدف الاتحاد العام العربى للتامين إلى دعم الروابط والصلات بين أسواق وهيئات التأمين وإعادة التأمين العربية.

Source: https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D9%88%D8%B6%D8%B9/

YouTube General Arab Insurance Federation Videos channel

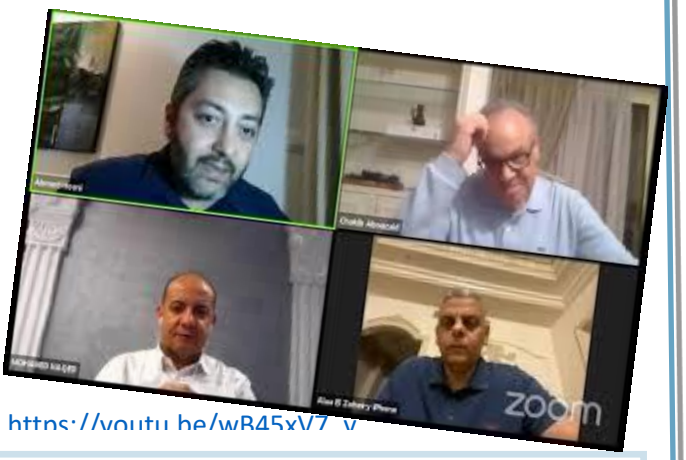

https://youtu.be/wB45xV7_v

هل كوفيد 19 مكمل معانا 5 سنين؟ ماذا سيحدث في تغير طريق العمل في قطاع التأمين بعد كوفيد19؟

https://youtu.be/89pyybpNgB8

مؤتمر عن الشمول المالى و التنمية المستدامة فى قطاع التأمين - علشان بكرة 15-5-2020

https://youtu.be/kxI9eVU7ylg

https://youtu.be/-5gJI7A8VSQ

الاتحاد العربي للتأمين:
99% من الوثائق لا تغطي

ندوة الشمول المالي - القناة الاخبارية المصرية